



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

التطبيقات الفقهية لقاعدة "النهي يقتضي الفساد"

في باب الصيد

((بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن))

إعداد الطالب

عبدالكريم بن مجنان العنزي

إشراف

د . عبدالله بن منصور الغفيلي

الأستاذ المساعد في قسم الفقه المقارن

العام الجامعي ١٤٣٣ - ١٤٣٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد :

فإن من رحمة الله بعباده أن أرسل محمداً ﷺ - بالحنيفية السمحة رحمة بهم وشفقة عليهم ، وكان من جملة تيسيراته ورحمته بعباده أن أحل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث ، ومما أباح لعباده الاصطياد ثم شرع له من الأحكام من الحلال والحرام ما يبقيه في دائرة الطيبات من المأكّل ، فأوجب التسمية والذكاة عند القتل ونحو ذلك مما فيه تطيب للصيد ومحافظة على صحة العباد ، فسبحانه من إله ما أحكمه وأرحمه .

ولما كان الصيد في شريعتنا له أحكامه الخاصة به قام فقهاؤنا فجعلوا له في مؤلفاتهم الفقهية كتاباً أو باباً يسمى باسمه فيقال كتاب الصيد أو باب الصيد وذلك لأهميته ووجوب الاعتناء بأحكامه المتعلقة به .

ولمّا يسر الله - ﷻ - لي الالتحاق بالدراسة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، في المعهد العالي للقضاء ، قسم الفقه المقارن لإكمال الدراسات العليا مرحلة الماجستير ، أخذت في البحث عن موضوع أستكمل به متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، فكان أن وقع اختياري على إحدى القواعد الأصولية وهي قاعدة النهي يقتضي الفساد ، فرأيت أن أطبق هذه القاعدة على الفروع المندرجة تحتها في كتاب الصيد ، وقد وقع اختياري بعد التفكير والتروي ، واستشارة عدد من الأساتذة ؛ وسميته بـ: « التطبيقات الفقهية لقاعدة النهي يقتضي الفساد في باب الصيد » .

والحمد لله الذي شرح صدري ، ويسر أمري ، وأعاني على إتمام هذا البحث .

أهمية الموضوع :

١. تنمية الملكة الفقهية على الاستنباط والترجيح وتفريع المسائل وبنائها على الأدلة .
٢. إن الجهل في هذا الموضوع يؤدي إلى ارتكاب كثير من المحظورات الشرعية.
٣. في دراسة هذا الموضوع توضيحاً لعناية الشارع الحكيم بحياة الناس وتصرفاتهم .
٤. جمع المنهيات الواردة في كتاب الصيد والتي قيل فيها أن النهي يقتضي الفساد في موضع واحد مما يسهل الرجوع إليها.

أسباب اختيار الموضوع:

١. أهميته القصوى منها ما تقدمت الإشارة إليه حول أهمية الموضوع.
٢. تحقيق الربط بين الفقه وأصوله .
٣. تحرير المسائل في هذا الباب بتطبيق القاعدة وبناء الفروع عليها.
٤. الإلمام بأصول الفقه وقواعده ، والعلم بكيفية تطبيق هذه القواعد على فروعها الفقهية.
٥. إخراج علم الأصول من الجانب النظري إلى مجال التطبيق ، إذ يتبين به الثمرات المترتبة على القواعد الأصولية.
٦. انعدام البحوث الفقهية المبنية على قاعدة النهي يقتضي الفساد في الصيد.

الدراسات السابقة :

- ١- التطبيقات الفقهية لقاعدة النهي يقتضي الفساد في البيع للباحث/ ألفت نذير بن نذير الدين ، قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء ،وبحثه يختلف في موضوعه عن بحثي كما هو واضح من خلال العنوان.
 - ٢- التطبيقات الفقهية لقاعدة النهي يقتضي الفساد في النكاح والطلاق للباحث / محمد دو كوري ،بحث مسجل بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي وبحثه يختلف في موضوعه عن بحثي كما هو واضح من خلال العنوان.
 - ٣- التطبيقات الفقهية لقاعدة النهي يقتضي الفساد في السلم والإجارة للباحث/ شداد العيسي ،قسم الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء.
 - ٤- القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي للباحث / عبد الله بن زيد المسلم ، كلية الشريعة .
 - ٥- أثر الخلاف في مسائل اللغات والبيان والأمر والنهي - دراسة تأصيلية تطبيقية للباحث / عبد الله عبد الرحمن الدهمش .
 - ٦- النهي المطلق هل يقتضي فساد المنهي عنه وتطبيقات من أثره الفقهي . للباحث / د. محمد عبد الكريم بركات ، كلية التربية والآداب - جامعة صنعاء.
- وهذه الدراسات الأربع إنما تناولت القاعدة تأصيلاً وتقعيداً ، ولم تتطرق إلى تناولها على النحو الذي سأتناولها من حيث التطبيق، وبناء فقهية عليها مع بيان آراء الفقهاء فيها.
- وأما جانب التطبيقات الفقهية لقاعدة النهي يقتضي الفساد في باب الصيد فلم أطلع على دراسة فيه بعد البحث والتحري.

منهج البحث :

- ١- تصوير المسألة تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها ، ليتضح المقصود من دراستها .
- ٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق ، فأذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة .
- ٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فأتبع مايلي :
 - أ- تحرير محل النزاع إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف ، وبعضها محل اتفاق .
 - ب- ذكر الأقوال في المسألة وبيان من قال بها من أهل العلم ، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية .
 - ج- الاختصار على المذاهب الفقهية المعتبرة ، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح - رضي الله عنهم - ، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما فأسلك بها مسلك التخريج .
 - د - توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية .
 - هـ - استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة ، وذكر مايرد عليها من مناقشات ، وما يجاب به عنها إن أمكن ذلك ، وذكر ذلك بعد الدليل مباشرة .
 - و- الترجيح مع بيان سببه ، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت .
- ٤- الاعتماد على أمهات المصادر الأصلية إن وجد فيها ما يغني عن غيرها ، وذلك في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع .
- ٥- التركيز على موضوع البحث ، وتجنب الاستطراد .
- ٦- العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية .

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة .

٨- العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث .

٩- ترقيم الآيات ، وبيان سورها مضبوطة بالشكل .

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية ، وإثبات الكتاب ، والباب ، والجزء ، والصفحة ، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما ، فإذا كانت فيهما أو في أحدهما فأكتفي حينئذ بتخريجها منهما أو من أحدهما .

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية والحكم عليها .

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح ، أو من كتب المصطلحات المعتمدة .

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة ، وتكون الإحالة عليها بالمادة ، والجزء ، والصفحة .

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية ، والإملاء ، وعلامات الترقيم ، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة ، وللأحاديث الشريفة ، وللآثار ، ولأقوال العلماء وتمييز العلامات أو الأقواس فيكون لكل منها علامته الخاصة .

١٥- ترجمة الأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ، ونسبه ، وتاريخ وفاته ، ومذهبه العقدي والفقهية ، والعلم الذي اشتهر به ، وأهم مؤلفاته ، ومصادر ترجمته .

١٦- أختتم البحث بخاتمة أضمنها أهم النتائج والتوصيات ، وتعطي فكرة واضحة عما يتضمنه البحث .

١٧- اتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها وهي :

-
- فهرس الآيات القرآنية .
 - فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
 - فهرس الأعلام .
 - فهرس المصادر والمراجع .
 - فهرس الموضوعات .

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس على النحو التالي:

المقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد : وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : التعريف بمفردات العنوان وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول تعريف النهي لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني : تعريف الفساد لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث : تعريف الصيد لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني: معنى قاعدة النهي يقتضي الفساد.

المبحث الثالث : الخلاف في القاعدة .

المبحث الرابع : آراء الفقهاء في كون الأمر بالشئ نهياً عن ضده .

الفصل الأول: النهي العائد إلى الصائد وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول :صيد المحرم بحج أو عمره .

المبحث الثاني : إهلال الصائد لغير الله .

المبحث الثالث : ترك التسمية عند إرسال الجارحة أو الرمي .

المبحث الرابع : صيد غير الكتابي.

المبحث الخامس : حكم اشتراك المسلم والمجوسي في الصيد .

الفصل الثاني: النهي العائد إلى الآلة وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: . الصيد بالبندقية .

المبحث الثاني : الصيد بالمعراض .

المبحث الثالث : الصيد بالسهم المسمومة .

المبحث الرابع : الصيد بالشبكة و الأحبولة .

المبحث الخامس :إذا استرسل الكلب بنفسه .

المبحث السادس: الصيد بالكلب الأسود البهيم .

المبحث السابع : إذا أكل الكلب من الصيد .

المبحث الثامن : صيد الكلب غير المعلم .

المبحث التاسع : الصيد بالآلة التي لم تجرح .

المبحث العاشر : استئجار الكلب للصيد .

المبحث الحادي عشر: الاشتراك في آلة الصيد .

الفصل الثالث: النهي العائد إلى المصيد وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: صيد الحرم سواء كان الصائد محرماً أم حلالاً .

المبحث الثاني: صيد المصبورة والمجثومة .

المبحث الثالث: إذا وقع المصيد في الماء .

المبحث الرابع: ما أبين من المصيد وكان المصيد حيّاً .

الخاتمة :

وفيها خلاصة البحث وأهم النتائج

الفهارس الفنية المتعارف عليها :

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث.

٣- فهرس الأعلام.

٤- فهرس المراجع والمصادر.

٥- فهرس الموضوعات.

وبعد فإني أحمد الله وأشكره على التيسير والتسهيل ، وأسأله سبحانه أن يقبل العمل مني ، ويغفر زلي فيه ، ثم أشكر والديّ الكريمين على دعائهما ، وتوجيههما ، وأسأله جل وعلا أن يلبسهما لباس الصحة والعافية ، وأن يختم لي ولهما بخير .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وللمعهد العالي للقضاء ، وعلى وجه الخصوص قسم الفقه المقارن ؛ الذي أتاح لي فرصة إكمال الدراسات العليا.

كما أشكر الشكر الجزيل لشيخه الكريم د. عبدالله بن منصور الغفيلي المشرف على الرسالة ، حيث لم يأل جهداً في قراءة هذا البحث وتصويبه ، بل بذل الكثير من جهده ووقته وفكره ، فكان مثلاً رائعاً سامياً في خلقه ودينه ، وأسأل الله جلت قدرته أن يُحسن إليه في الدنيا والآخرة ، وأن يجزيه خير الجزاء ، وأن يبارك في علمه وعمره وذريته .

كما لا يفوتني في هذا المقام شكر فضيلة المناقش الذي تفضل بقبول مناقشة الرسالة ، وتحشمه عناء قراءتها ، وتقويم اعوجاجها ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وبارك فيه ونفع به

، ووفقني للانتفاع بما يبيده من ملاحظات وتصويبات تكون بإذن الله محل العناية والقبول .

والشكر موصول أيضاً لكل من أعانني بنصح أو رأي ، أو أعارني كتاباً ، أو دلني على مرجع أو أمدني بفائدة في هذا البحث ، فإن الله تعالى لا يضيع أجر المحسنين .

وبعد : فهذا جهدي ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وله الفضل في ذلك كله ، وما كان فيه غير ذلك فمن نفسي ، وأسأله المغفرة منه ، وحسبي أني بذلت جهدي ووسعي .

وختاماً : أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، نافعاً لي ، ولمن يطلع عليه ، وأن يسددني في كل قول وعمل .

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
▪ المقدمة .	٢
▪ أهمية الموضوع .	٣
▪ أسباب اختيار الموضوع .	٣
▪ الدراسات السابقة .	٤
▪ منهج البحث .	٥
▪ خطة البحث .	٨
▪ منهج البحث .	٥
▪ التمهيد وفيه أربعة مباحث :	١٢
▪ المبحث الأول : التعريف بمفردات العنوان وفيه ثلاثة مطالب :	١٣
▪ المطلب الأول تعريف النهي لغة واصطلاحاً .	١٣
▪ المطلب الثاني : تعريف الفساد لغة واصطلاحاً .	١٤
▪ المطلب الثالث : تعريف الصيد لغة واصطلاحاً .	١٦
▪ المبحث الثاني: معنى قاعدة النهي يقتضي الفساد .	١٨

١٨	▪ المبحث الثالث : الخلاف في القاعدة .
٢١	▪ المبحث الرابع : آراء الفقهاء في كون الأمر بالشيء نهياً عن ضده .
٢٥	▪ الفصل الأول: النهي العائد إلى الصائد وفيه خمسة مباحث:
٢٦	▪ المبحث الأول :صيد المحرم بحج أو عمره .
٣٠	▪ المبحث الثاني : إهلال الصائد لغير الله .
٣٦	▪ المبحث الثالث : ترك التسمية عند إرسال الجارحة أو الرمي .
٤٠	▪ المبحث الرابع : صيد غير الكتابي.
٤٢	▪ المبحث الخامس : حكم اشتراك المسلم والمجوسي في الصيد .
٤٥	▪ الفصل الثاني: النهي العائد إلى الآلة وفيه أحد عشر مبحثاً :
٤٦	▪ المبحث الأول:.. الصيد بالبندقية .
٥٠	▪ المبحث الثاني : الصيد بالمعراض .
٥٤	▪ المبحث الثالث : الصيد بالسهم المسمومة.
٥٦	▪ المبحث الرابع : الصيد بالشبكة و الأحبولة.
٥٨	▪ المبحث الخامس :إذا استرسل الكلب بنفسه.
٦١	▪ المبحث السادس : الصيد بالكلب الأسود البهيم.

٦٤	▪ المبحث السابع : إذا أكل الكلب من الصيد.
٦٨	▪ المبحث الثامن : صيد الكلب غير المعلم.
٧١	▪ المبحث التاسع : الصيد بالآلة التي لم تجرح.
٧٥	▪ المبحث العاشر : استئجار الكلب للصيد.
٧٧	▪ المبحث الحادي عشر : الاشتراك في آلة الصيد.
٧٩	▪ الفصل الثالث : النهي العائد إلى المصيد وفيه أربعة مباحث :
٨٠	▪ المبحث الأول : صيد الحرم سواء كان الصائد محرماً أم حلالاً.
٨٣	▪ المبحث الثاني : صيد المصبورة والمجثومة.
٨٦	▪ المبحث الثالث : إذا وقع المصيد في الماء.
٨٩	▪ المبحث الرابع : ما أبين من المصيد وكان المصيد حياً.
٩٣	▪ الخاتمة .
٩٧	▪ الفهارس العلمية .
٩٨	▪ فهرس الآيات القرآنية .
١٠٠	▪ فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
١٠٢	▪ فهرس الأعلام .

١٠٤	▪ فهرس المصادر والمراجع .
١١٤	▪ فهرس الموضوعات .